

تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

إن تقرير الحوكمة السنوي لشركة الصفاة للإستثمار لعام 2016 يؤكد التزام الشركة الدائم بتقديم أفضل قيمة لمساهميها و ينبع ذلك من اعتراف الشركة بأن استدامة الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات أصبح ضرورة أخلاقية واقتصادية في عالم الأعمال الحديث.

وفي هذا الصدد ، نؤكد على إلتزامنا الصارم بالمبادئ التي تساعد في ارساء مفهوم الشفافية والمساءلة والنزاهة والأخلاق والصدق في مزاوله أعمالنا ، إذ يشكل ذلك ، دون أدنى شك ، حجر الزاوية في أي مؤسسة ناجحة. ولهذا السبب تحديدا يأتي عهدنا تجاه أنفسنا ومساهميننا وجميع أصحاب المصلحة لدينا بالإلتزام بأعلى مستويات الإستقامة والنزاهة في إدارة الشركة.

وفي ضوء الإهتمام المتزايد لدى مساهميننا ، عملت الشركة على تعزيز ما لديها من نظام حوكمة بما يتوافق مع أرقى الممارسات المحلية والدولية في هذا المجال. وفي هذا الصدد ، تعمد شركة الصفاة للإستثمار إلى تعزيز دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وإنشاء وتفعيل عمل اللجان ، وتبني أخلاقيات عمل متطورة و متميزة في قطاع أعمالها ، فضلا عن تطبيق القوانين الرقابية جديدة وتطبيق نظام تقويض السلطات ، ودمج دور مجلس الإدارة في صميم عملنا مع الإدارة التنفيذية.

تتطلع الشركة نحو تحقيق الأهداف المرجوة ، وإلى تحسين الممارسات والإجراءات المعمول بها حاليا بالإضافة إلى تنفيذ إطار حوكمة متطور للشركة والشركات التابعة لها بحيث يمكننا تبوأ مكانة مرموقة في مجالات أعمالنا وبالتالي تحقيق رؤية مساهميننا.

أولاً: مجلس إدارة الشركة:

أ - تنظيم مجلس إدارة الشركة وهيكله:

يقع على عاتق مجلس ادارة الشركة مسؤولية وضع استراتيجية العمل لشركة الصفاة للإستثمار وضمان الإلتزام بأعلى معايير الحوكمة في جميع قطاعات الشركة وأعمالها. وهو مسؤول بشكل كامل عن إدارة وتوجيه فريق العمل والإلتزام بجميع مسائل الشركة المستقلة عن الإدارة التنفيذية وفقاً لما نص عليه ميثاق مجلس الإدارة المعتمد للشركة والذي يحدد آلية تشكيله ، وواجباته ، ومسؤولياته ، وانعقاده والإجراءات المتعلقة باجتماعاته.

إن مجلس الإدارة مسؤول تجاه المساهمين عن حسن سير الأعمال ، ومسؤول عن ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح ذات الصلة فضلا عن الإلتزام بما نص عليه النظام الأساسي للشركة. والمجلس مسؤول أيضا عن حماية الشركة من الافعال والممارسات غير القانونية أو المسيئة أو غير لائقة.

يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته الكاملة عن إنشاء نظام الرقابة الداخلية للشركة بالإضافة إلى تطبيق ومراجعة كفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة.

يعمل مجلس الإدارة على تطبيق كافة المتطلبات ووضع كل القواعد اللازمة لتحقيق أهداف نظام الحوكمة من تعزيز الشفافية والمعاملة النزيهة ، وتعزيز الإجراءات الرقابية وإجراءات التدقيق ، والحد من حالات تعارض المصالح ، وتعزيز السلوك المهني وغيرها من القواعد التي تسهم في النهوض بالشركة وتحقيق ما تصبو إليه. حيث عمل مجلس إدارة الشركة على تشكيل اللجان الواجبة التزاما بما نصت عليه حوكمة الشركات (لجنة التدقيق ، لجنة المخاطر ، لجنة المكافآت والترشيحات) وبأشرت اللجان أعمالها بعد اعتماد موثيقها من قبل المجلس بحيث تحدد مسؤولية ومهام عمل كل لجنة على حدة ، هذا بالإضافة إلى اعتماد المجلس لميثاق العمل المهني والقيم الأخلاقية ، وقواعد الشفافية والإفصاح والتعامل مع أصحاب المصالح ، والحد من حالات تعارض المصالح...

ب - تكوين مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة الشركة من سبعة أعضاء وفقاً للمادة (14) من النظام الأساسي للشركة، منتخبتين من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة، ويتم اختيار الرئيس ونائبه بالإقتراع السري. كما تنتهج الشركة مبدأ الفصل في المناصب، بحيث يتم الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للشركة، بالإضافة إلى توافر عضو مجلس إدارة مستقل وفقاً لما نصت عليه القوانين واللوائح المنظمة لذلك وبالأخص الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتها الصادر عن هيئة أسواق المال.

ج- تشكيل مجلس الإدارة

يبين الجدول أدناه البنية الحالية لمجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار كما في 31 ديسمبر 2016:

م	إسم العضو	المنصب	التمثيل	تاريخ التعيين
1	السيد / عبد الله حمد التركيت	رئيس مجلس الإدارة	شركة سينرجي القابضة	2016/08/23
2	السيد / فهد عبد الرحمن المخيزيم	نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة المروة القابضة	2016/08/23
3	السيد / مشعل احمد الجاركي	عضو مجلس إدارة	شركة الصفاة القابضة	2016/08/23
4	السيد / عبد المحسن سليمان المشعان	عضو مجلس إدارة مستقل	منتخب	2016/08/23
5	السيد / ناصر بدر الشهران	عضو مجلس إدارة	شركة القادسية القابضة	2016/08/23
6	السيد / عبد الرزاق زيد الضبيان	عضو مجلس إدارة	شركة دار الصفاة للتجارة العامة	2016/08/23
7	السيد / د. أنور علي النقي	عضو مجلس إدارة	شركة الصناعات الكويتية القابضة	2016/08/23

أمين سر مجلس الإدارة: بتاريخ 25 سبتمبر 2016 عقد مجلس إدارة الشركة إجتماعه رقم 5 لسنة 2016 وتم الموافقة على استمرار السيدة/خولة محمد عوض قنديل بمنصب أمين سر مجلس الإدارة.

د- إجتماعات مجلس الإدارة:

فيما يلي تواريخ إجتماعات مجلس ادارة الشركة وبيان عدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء المجلس:

رقم الإجتماع	تاريخ الإجتماع	المعتذرون عن الحضور
إجتماع رقم 2016/6	13 نوفمبر 2016	السيد / د. أنور علي النقي السيد / عبد الرزاق الضبيان
إجتماع رقم 2016/5	25 سبتمبر 2016	لا يوجد
إجتماع رقم 2016/4	23 أغسطس 2016	لا يوجد
إجتماع رقم 2016/3	23 يونيو 2016	لا يوجد
إجتماع رقم 2016/2	6 ابريل 2016	لا يوجد
إجتماع رقم 2016/1	21 فبراير 2016	لا يوجد

ننوه بالذكر بأن مجلس الإدارة لم يصدر أي قرار بالتميرير خلال عام 2016.

هـ- مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة

وفقاً لما تضمنه ميثاق مجلس إدارة الشركة والتزاماً بما نص عليه الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتها الصادر عن هيئة أسواق المال ، نورد لكم أدناه مهام ومسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر:

- 1- اعتماد الأهداف ، والإستراتيجيات ، والخطط والسياسات الجوهرية للشركة.
- 2- إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية.
- 3- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسة للشركة ، وعمليات تملك الأصول والتصرف بها.
- 4- التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
- 5- اعتماد قنوات اتصال فعالة تتيح لمساهمي الشركة الإطلاع بشكل مستمر ودوري على الأنشطة المختلفة للشركة وأية تطورات جوهرية.
- 6- وضع نظام حوكمة خاص بالشركة والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته.
- 7- التأكد من أن سياسات ولوائح الشركة تتسم بالشفافية والوضوح بما يتيح عملية اتخاذ القرار وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ، والفصل في السلطات والصلاحيات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- 8- تحديد الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة العليا ، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض.
- 9- الرقابة والإشراف على أداء أعضاء الإدارة التنفيذية.
- 10- تحديد شرائح المكافآت التي سيتم منحها للموظفين بعد اخذ توصية لجنة المكافآت والترشيحات.
- 11- تعيين أو عزل مدراء ورؤساء الجهاز التنفيذي وفقاً لللائحة الصلاحيات المعتمدة لدى الشركة.
- 12- التأكد وبصفة دورية من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ثانياً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

شكل مجلس الإدارة عدة لجان لمساعدته على تأدية مهامه بشكل فعال وأوكل إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة للتصرف بالنيابة عن المجلس. بالإضافة إلى ذلك والتزاماً بمبادئ حوكمة الشركات ، تم استيفاء اللجان للحد الأدنى من الشروط المطلوبة من اللجان والمحددة في حوكمة الشركات المطبقة

شكل مجلس إدارة الشركة ثلاث لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وهي كالتالي:

أ - لجنة التدقيق.

ب - لجنة المخاطر.

ج - لجنة المكافآت والترشيحات.

وتكون لكل لجنة اختصاصاتها وواجباتها وصلاحياتها كما هي محددة من قبل مجلس الإدارة وفي ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الذي أقره واعتمده المجلس وفقاً للأنظمة والقانون الخاصة بذلك وممارسات حوكمة الشركات.

1 - لجنة التدقيق:

تكون لجنة التدقيق مسؤولة في المقام الأول عن الإشراف على جودة ممارسات الشركة ودقتها في إطار المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية والتقارير المالية بالإضافة إلى تحديد متطلبات الإلتزام وآليات الرقابة على كل النشاطات التي تنطوي على مخاطر داخل الشركة. تتمثل الأدوار الرئيسية للجنة التدقيق في مراقبة البيانات المالية للشركة والمراجعة والتوصية بتغييرات في أنظمة الرقابة والمالية بالشركة ، والمحافظة على العلاقة الطيبة مع مدقق الحسابات الخارجي. كما تشرف اللجنة

أيضاً على إدارة الضوابط الداخلية ، فضلاً عن دورها الرئيسي في ضمان التزام الشركة بكافة القواعد القانونية والتنظيمية ، ومراقبة الممارسات المحاسبية وتطوير منظومة الحوكمة بالشركة.

أ - التشكيل:

قام مجلس إدارة الشركة بتاريخ 25 سبتمبر 2016 بإجتماعه رقم 2016/5 بانتخاب اعضاء لجنة التدقيق وتضمنت اللجنة على التاليين أسماؤهم:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد/ فهد عبد الرحمن المخيزيم	رئيس اللجنة
السيد/ عبد المحسن سليمان المشعان	نائب الرئيس
السيد/ ناصر بدر الشرهان	عضو في اللجنة

تتألف لجنة التدقيق من عضو مستقل وعضوين غير مستقلين. وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وتأليفها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ، وفقاً لمبدأ الشفافية والإستقلالية ، ترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها إلى لجنة التدقيق مباشرة بينما يكون رئيس التدقيق مسؤول عن رفع التقارير والملاحظات إلى اللجنة على أساس دوري وعند الضرورة.

ب - إجتماعات لجنة التدقيق خلال عام 2016:

رقم الإجتماع	تاريخ الإجتماع	المعتذرون عن الحضور	أهم البنود التي تم مناقشتها
2016/1	10 نوفمبر 2016	لا يوجد	- انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة. - الموافقة على البيانات المالية المرحلية المجمعة للربع الاول والثاني والثالث لعام 2016 ورفع توصية بها لمجلس الإدارة لإعتمادها.

ج - مهام ومسؤوليات اللجنة:

- 1- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية وتقرير المدقق الخارجي واعتمادها مبدئياً قبل رفعها لمجلس الإدارة للإعتماد النهائي ، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
- 2- التأكد من كفاية وشمولية نطاق التدقيق الخارجي والتأكد من مدى استقلالية المدقق الخارجي للشركة والحد من العوامل التي قد تضعف من استقلاليته والتحقق من وجود التنسيق بين أعمال مدققي الحسابات الخارجيين.
- 3- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم بشأنها.
- 4- دراسة المبادئ والسياسات المحاسبية بالشركة وفحص أي تغيرات بها والتي قد تؤثر على الموقف المالي للشركة مع تحديد أسباب هذه التغيرات.
- 5- مراجعة واعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي.
- 6- الإشراف على أعمال التدقيق الداخلي ومراجعة وإقرار نطاق أعمال التدقيق ودوريتها.
- 7- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي الخاصة بإدارات الشركة المختلفة ومناقشة الملاحظات الواردة بشأنها واتخاذ القرارات التصويبية لها وتحديد الأشخاص القائمين على تنفيذها والمدة الزمنية المتوقعة للتنفيذ.
- 8- مراجعة مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لدى الشركة بما في ذلك الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر المختلفة والتحقق من تنفيذ تلك السياسات والإستراتيجيات.

- 9- متابعة تنفيذ الإجراءات التصوبية المتفق عليها وفقاً لبرنامج زمني محدد.
- 10- مراجعة تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- 11- مراجعة تقارير هيئة الرقابة الشرعية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة للاعتماد.
- 12- مراجعة والإعتماد المبدئي لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي.
- 13- التأكد من التزام الشركة بالقوانين والتعليمات ذات الصلة.
- 14- ترشيح وتعيين المدقق الداخلي ونقله وعزله أو تغييره وتحديد أتعابه والتحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال.
- 15- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم.
- 16- مراجعة الصفقات والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها لمجلس الإدارة.
- 17- عقد اجتماعات دورية بصورة مستقلة مع المدقق الخارجي وأربع مرات على الأقل مع المدقق الداخلي وكذلك عند الحاجة بناءً على طلب اللجنة.

2 - لجنة المخاطر:

تكون لجنة المخاطر مسؤولة في المقام الأول عن كل الجوانب المتعلقة بإدارة مخاطر الشركة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والعمليات، تتولى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وإستراتيجية إدارة المخاطر ونزعة المخاطر والضوابط الرقابية المتعلقة بها للعمل على الحد منها وتحديد النسب المقبولة منها مقابل المنافع المتوقعة ورفع التوصيات الخاصة بذلك إلى مجلس الإدارة.

أ - التشكيل:

قام مجلس إدارة الشركة بتاريخ 25 سبتمبر 2016 بإجتماعه رقم 2016/5 بانتخاب أعضاء لجنة المخاطر وتضمنت اللجنة على التاليين أسماؤهم:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد/ د. انور علي النقي	رئيس اللجنة
السيد/ مشعل أحمد الجاركي	نائب الرئيس
السيد/ عبد الرزاق زيد الضبيان	عضو في اللجنة

إن دور اللجنة ومسؤولياتها وتأليفها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى قد تم توثيقها في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وفقاً لمبدأ الشفافية والإستقلالية، ترفع إدارة المخاطر تقاريرها إلى مجلس الإدارة مباشرة بينما يكون مدير وحدة المخاطر مسؤول عن رفع التقارير والملاحظات إلى المجلس على أساس دوري وعند الضرورة.

ب - إجتماعات لجنة المخاطر خلال عام 2016:

رقم الإجتماع	تاريخ الإجتماع	المعتذرون عن الحضور	أهم البنود التي تم مناقشتها
2016/1	04 أكتوبر 2016	لا يوجد	- انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة.

ج - مهام ومسؤوليات اللجنة:

- 1 - إعداد ومراجعة إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ تلك الإستراتيجيات وتناسبها مع حجم أنشطة الشركة.
- 2 - مراجعة مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لدى الشركة بما في ذلك الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة

- بالممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر المختلفة والتحقق من تنفيذ تلك السياسات والإستراتيجيات.
- 3- ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر ومراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع التوصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة والتحقق من أن موظفي الإدارة لديهم الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالشركة والتأكد من استقلالية موظفي المخاطر عن الأنشطة التشغيلية.
- 4- مساعدة مجلس الإدارة في تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول لدى الشركة وتقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة والتي قد تتعرض لها الشركة.
- 5- دراسة ومراجعة تقارير تقييم المخاطر الخاص بالشركة والإجراءات المتخذة للحد من هذه المخاطر أو مواجهتها في نطاق نسب المخاطر المقبولة والمعتمدة لدى الشركة مقابل المنافع المتوقعة.
- 6- مراجعة الملاحظات التي تثيرها لجنة المخاطر والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر بالشركة.
- 7- المراجعة والإعتماد المبدئي لسياسات واجراءات إدارة المخاطر.
- 8- القيام بأية مسؤوليات أخرى موكلة إلى اللجنة من قبل مجلس الإدارة بما يتوافق مع منظومة الصلاحيات المعتمدة.

3- لجنة المكافآت والترشيحات:

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في تحديد مجموعة المكافآت الفردية والإجمالية لأعضاء مجلس الإدارة وفق الإطار المعتمد من قبل المساهمين ، بالإضافة إلى مراجعة اطار وخطة المكافآت السارية بالشركة والإشراف على تطوير خطة التعاقب الوظيفي مع ابداء التوصيات حول مكافآت موظفي الإدارة التنفيذية. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت السنوية للتنفيذيين وعرضها على مجلس الادارة ، اضافة الى ذلك ، تتولى اللجنة تقديم الترشيحات للأعضاء المحتملين لمجلس الادارة وتدريب الاعضاء الجدد ورفع الوعي لدى اعضاء المجلس . وتقوم اللجنة بالإشراف على عملية تقييم أداء مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه. وتتولى اللجنة التنسيق مع وحدة المطابقة والإلتزام ؛ ولجنة التدقيق لتيسير أعمالها.

أ- التشكيل:

قام مجلس إدارة الشركة بتاريخ 25 سبتمبر 2016 بإجتماعه رقم 2016/5 بانتخاب اعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت وتضمنت اللجنة على التاليين أسماؤهم:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد/ عبد الله حمد التركيت	رئيس اللجنة
السيد/ عبد المحسن سليمان المشعان	نائب الرئيس
السيد/ عبد الرزاق زيد الضبيان	عضو في اللجنة

تتألف لجنة المكافآت والترشيحات من عضو مستقل وعضوين غير مستقلين ، إن دور اللجنة ومسؤولياتها وتأليفها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى قد تم توثيقها في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ، وفقاً لمبدأ الشفافية والإستقلالية ، ترفع لجنة المكافآت والترشيحات تقاريرها إلى مجلس الإدارة مباشرة على أساس دوري وعند الضرورة.

ب - إجتماعات لجنة المخاطر خلال عام 2016:

رقم الإجتماع	تاريخ الإجتماع	المعتذرون عن الحضور	أهم البنود التي تم مناقشتها
2016/1	04 أكتوبر 2016	لا يوجد	- انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة.
2016/2	22 ديسمبر 2016	لا يوجد	- ترشيح السيد/ عبد المحسن المشعان لتولي وظيفة الرئيس التنفيذي ورفع توصية لمجلس الإدارة لإتخاذ اللازم.

ج - مهام ومسؤوليات اللجنة:

- 1 - إعداد وتطوير سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع القوانين المتبعة وفقاً للتوصية المرفوعة من مجلس الإدارة والخاضعة لموافقة الجمعية العامة العادية.
- 2 - إعداد وتطوير سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء لجان المجلس.
- 3 - تحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها للموظفين ، مثل شريحة المكافآت الثابتة وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء وشريحة المكافآت بشكل أسهم وشريحة مكافآت نهاية الخدمة.
- 4 - الإشراف على إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والترقيات ، الزيادات ، المزايا ، الحوافز والرواتب لإدارة التنفيذية والموظفين.
- 5 - التحقق من كون المكافآت التي يتم منحها وفقاً لسياسة الشركة ، وكذلك مراجعة تلك السياسات بصورة دورية وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في استقطاب الكوادر البشرية والحفاظ على الموظفين ذوي الكفاءة.
- 6 - إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية على أن يُعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للموافقة عليه.
- 7 - اعتماد مبدئي لخطة العمالة السنوية وفقاً لإحتياجات الشركة وتوصيات الإدارة التنفيذية لرفعها إلى مجلس الإدارة للإعتماد النهائي.
- 8 - الإعتماد المبدئي لخطة تدوير وإحلال المناصب التنفيذية لرفعها إلى مجلس الإدارة للإعتماد النهائي.
- 9 - وضع وصف وظيفي لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
- 10 - اقتراح ترشيح الأعضاء المستقلين وإعادة ترشيحهم للإنتخاب بواسطة الجمعية العامة ، والتأكد من عدم انتفاء صفة الإستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
- 11 - تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بتعيين أفراد الإدارة التنفيذية والوظائف القيادية الشاغرة وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة وبما لا يتعارض مع التعليمات والقوانين المنظمة.
- 12 - التأكد من ترشيح الأكثر كفاءة وخبرة وقدرة ومهارة لممارسة مهام العمل المنوطة بأي منصب شاغر وفقاً لأفضل المعايير.
- 13 - الإشراف على إعداد وتحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية وباقي الموظفين وأسس اختيارهم وعمليات التوظيف وشروط التعاقد مع موظفي الشركة المسؤولين مباشرة أمام الرؤساء التنفيذيين ونوابهم والتعديلات على عقود التوظيف وتجديدها و/أو إنهاء خدمات واستقالة الموظفين.
- 14 - تحديد نقاط القوة والضعف في مجلس الإدارة من خلال التقييم الذاتي والتوصية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أي قصور بما يتناسب مع مصلحة الشركة.
- 15 - الإشراف على إعداد خطة التدريب لجميع موظفي الشركة ومراقبة تطبيقها.
- 16 - اعتماد هيكل الدرجات الوظيفية والرواتب الخاص بالشركة.
- 17 - القيام بأية مسؤوليات أخرى موكلة إلى اللجنة من قبل مجلس الإدارة بما يتوافق مع منظومة الصلاحيات المعتمدة.

ثالثاً: نظام الرقابة الداخلية

اعتمدت شركة الصفاء للإستثمار مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية ، بعد أن تم إقرارها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة ، لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر ، التدقيق ، وتطبيق نظام الحوكمة في الشركة والإلتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة. ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى حماية حقوق المساهمين وأصول الشركة وضمان موثوقية عمليات حفظ السجلات المالية وتقديم التقارير في الشركة.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة دورية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة من خلال التقييمات التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي. وتشمل هذه المراجعة كل الضوابط الأساسية بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الإلتزام وأنظمة إدارة المخاطر.

رابعاً: إدارة المطابقة والإلتزام:

تعزز الشركة ثقافة التقيد بقواعد الإلتزام داخل الشركة ويتوقع من الجميع ، من أعضاء مجلس إدارة ، الجهاز التنفيذي والموظفين ، الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبق داخل الكويت.

تقوم إدارة المطابقة والإلتزام ، على أساس استباقي ، بتحديد مخاطر الإلتزام المرتبطة بأعمال الشركة وتوثيقها وتقييمها ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل وإنشاء أنواع جديدة من الاعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الإلتزام مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو تكبد خسائر مالية كبيرة أو التأثير السلبي على السمعة نتيجة التخلف عن الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

وتشمل المسؤوليات الأخرى لإدارة المطابقة والإلتزام ما يلي:

- ضمان الإلتزام الكامل من قبل الإدارات بالقوانين / الأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية (هيئة اسواق المال ، وزارة التجارة والصناعة ، بنك الكويت المركزي) والقوانين المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- متابعة القوانين والأنظمة الجديدة وإخطار الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق من العمليات المشبوهة ورفع التقارير الخاصة بها إلى وحدة المعلومات المالية (إن وجدت).
- تعزيز العناية الواجبة في العمليات المشابهة والعملاء السياسيين ذوي المخاطر العالية.
- التأكد من التطبيق السليم لأحكام القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)
- توفير التدريب والتوعية اللازمة لموظفي الشركة العاملين فيها يتعلق بالعقوبات الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وأحكام القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) بصورة منتظمة.
- تقوم إدارة المطابقة والإلتزام بتقديم نتائج مراجعات الإلتزام إلى رئيس مجلس الإدارة وتشمل هذه التقارير ملخصاً لأوجه القصور و/أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها ، بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

خامساً: الإفصاح والشفافية

سعيًا لتحقيق الشفافية ، تلتزم الشركة بكل متطلبات الإفصاح بشكل كامل بما في ذلك الإعلان عن المعلومات المالية للمساهمين في الشركة عن طريق بورصة الكويت والهيئات الرقابية الأخرى. كما تلتزم الشركة بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة إلى الجهات الرقابية ومساهمي الشركة ؛ بما يتفق مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل الشفافية. وتضمن الشركة تطبيق ممارسات وإجراءات متكاملة للإفصاح عن المعلومات ؛ وإمكانية حصول العامة على

المعلومات المعلنة بصورة فورية. ولتحقيق ذلك، أعدت الشركة سياسة خاصة بالشفافية والإفصاح عن المعلومات تعكس كافة متطلبات الإفصاح كالإفصاحات المالية وغير المالية والرقابية وإرشادات عن مسؤوليات الشركة.

تعتبر الإفصاحات والشفافية التابعة لوحد المطابقة والإلتزام وحدة مركزية مستقلة تتولى مسؤولية إدارة عملية تبادل المعلومات وتنظيمها داخل الشركة. وتتولى الوحدة مسؤولية إتاحة المعلومات الدقيقة وذات الجودة العالية في حينها لأصحاب المصالح داخل وخارج الشركة.

كما تتعاون شركة الصفاة للإستثمار وشركائها التابعة مع كافة الجهات الرقابية في نطاق الاختصاصات التي تعمل في إطارها، ملتزمة بتقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب الى تلك الجهات وفقاً للسياسات واللوائح المنظمة لها. ويتولى مسئول المطابقة والإلتزام مسؤولية التعامل مع الجهات الرقابية ذات الصلة والتواصل معها بصورة دورية.

يشمل إطار عمل الإفصاح عن المعلومات كافة المعلومات النوعية والكمية الرئيسية المتعلقة بالأداء المالي والاستقرار المالي وعوامل إدارة المخاطر والمكافآت والحوكمة والمعاملات مع الأطراف ذات علاقة وتعارض المصالح والتغيرات الجوهرية في قطاع الأعمال وغيرها.

سادساً: تعارض المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

وضعت الشركة إرشادات وإجراءات لمعالجة حالات فعلية أو نظرية لتضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية، وقد تم توثيق هذه الإرشادات في سياسة خاصة بالشركة وهي تنطبق على مجلس إدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومزودي الخدمة وغيرهم).

ووفقاً للسياسة سالف الذكر يتوجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح الإلتزام بما يلي:

- تقادي أي مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح فعلية أو نظرية .
- التصرف بمسؤولية وإحترام والبقاء بعيداً عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء الشركة ومع الشركة نفسها.
- إبلاغ مجلس الإدارة عن أي مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة في أي معاملة أو مسألة تؤثر على الشركة بشكل مباشر .
- حماية الموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبي من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير .
- تبني قواعد وإجراءات واضحة تخضع لها عمليات التداول بالأوراق المالية ومنح التسهيلات الإئتمانية والعمل في مؤسسات أخرى والعضوية في مجالس إدارات أخرى والمصالح التجارية والتعامل مع أطراف ذات علاقة وأي معاملات / مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لإحتمال وجود حالات تضارب مصالح .
- عدم طلب الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو بائعين أو أي شخص أو شركة أخرى .
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تكون لديها نية للإستفادة من الإفصاح.
- منع بعض الأشخاص من إستخدام المعلومات المتعلقة بالشركة لمكاسب شخصية .
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس إلى العامة/أصحاب المصالح .

بشكل عام، إلتزمت الشركة بالتعريف والإجراءات المحددة من قبل الهيئات الرقابية ذات الصلة فيما يتعلق بالتعامل مع الأطراف ذات العلاقة/المعاملات التجارية/المعاملات الكبرى.

سابعاً: حقوق المساهمين

إن التواصل الفعال والشفاف هو التواصل الذي يركز على دقة المعلومات المتبادلة وتوقيتها وأهميتها بينما يضمن في الوقت نفسه عدم تعارض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع واجب مجلس الإدارة لحماية إستمرارية الشركة وعدم تفضيل بعض أصحاب المصالح على غيرهم من أصحاب المصالح .

- وتمشياً مع النظام الأساسي للشركة وحوكمة الشركات تحافظ الشركة على تواصل فعال وصريح مع مساهميها ما يمكنهم من فهم أعمال الشركة ووضعها المالي وأداءها التشغيلي وبالإضافة إلى التقرير السنوي وإجتماعات المساهمين الرسمية ، كما توفر الشركة مجموعة واسعة من المعلومات لكافة أصحاب المصالح من خلال موقعها الإلكتروني .
- تسعى الشركة إلى تزويد المساهمين بما يكفي من المعلومات والبيانات لتحليل أداء الشركة وإتخاذ القرارات فيما يتعلق بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى تشمل على سبيل المثال لا الحصر :
- حق الإطلاع في الوقت المناسب على سجل المساهمين وسجل أعضاء مجلس الإدارة والنظام الأساسي/والمستندات/ السجلات/المعلومات الأخرى ذات الصلة كما هي محددة في الأنظمة النافذة.
 - معاملة كل المساهمين المصنفين ضمن الفئة نفسها على قدم المساواة وكذلك بالنسبة للمساهمين من فئات أسهم مختلفة دون الإخلال بحقوق المساهمين الذي يتمتعون بالأولوية في الترتيب من هذه الفئات .
 - حق حضور الجمعية العامة شخصياً أو بالإنابة.
 - مراجعة آلية توزيع الأرباح التي تم / سيتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة والموافقة عليها.

ثامناً: حقوق أصحاب المصالح

إن العلاقات مع أصحاب المصالح لدى الشركة تسمح لمجلس الإدارة بأخذ تساؤلاتهم وأهدافهم في الإعتبار عند إتخاذ القرارات ويلعب ذلك دوراً أساسياً في تحقيق إستراتيجية الشركة طويلة الأجل وإستمرار نموها ويلتزم مجلس الإدارة بحماية حقوق أصحاب المصالح بإستمرار ويضمن أخذ مصالحهم في الإعتبار عند إتخاذ أي قرارات قانونية وتجارية من قبل الشركة ويظهر هذا الإلتزام من خلال تطبيق حوكمة الشركات والذي تركز على إعتناء أعلى معايير الدقة والشفافية في كل نشاطات الشركة التجارية وتعاملاتها .

وتعتمد الشركة إطار محدد لإدارة المناقشات والتواصل مع أصحاب المصالح لديها بكشل صريح وشفاف ويحدد هذا الإطار الإجراءات المتبعة في التواصل مع أصحاب المصالح ومستوى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وبالإضافة إلى ذلك تسعى الشركة للتعامل مع جميع أصحاب المصالح على قدم المساواة وبشكل عادل ومن أجل تعزيز السلوك الأخلاقي أصدرت الشركة قواعد السلوك المهني والتي تشمل المبادئ الأخلاقية التي يتوجب على كل موظف إعتناده ويتم التحقيق بشكل دقيق في أي خروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية اللازمة ، فضلاً عن ذلك وضعت الشركة سياسة تبليغ عن الخروقات في مكان العمل تمكن الموظفين و/أو موزدي الخدمة الخارجيين مع التبليغ عن أي خروقات دون التخوف من ردود الفعل السلبية.

تاسعاً: سياسات الشركة

عملت شركة الصفاة للإستثمار على إعداد وتحديث جميع سياسات وإجراءات الشركة كما تم اعداد واعتماد ميثاق اللجان ومجلس الإدارة بحيث تركز بشكل خاص على حوكمة وإدارة المخاطر والتي سيتم تلخيصها فيما يلي:

أ - حوكمة الشركة:

تقر الشركة أن إعتناء نظام حوكمة فعال هو أساسي لتحقيق أهداف الشركة وزيادة حقوق المساهمين إلى أقصى حد ، لقد وضعت الشركة ممارسات وإجراءات الحوكمة وفقاً للنظام الأساسي والأنظمة ذات الصلة وتماشياً مع ممارسات الحوكمة الأساسية وتحدد سياسات حوكمة الشركات تفاصيل إرشادات نظام الحوكمة في الشركة.

ب - المسؤولية الإجتماعية:

تدرك الشركة مسؤوليتها الإجتماعية في دمج القيم التجارية في عملياتها لتحقيق توقعات أصحاب المصالح لديها وتلبية حاجاتهم ، كما تلتزم الشركة بتعزيز النمو المستدام والحفاظ على حياة الإنسان والصحة والموارد الطبيعية والبيئية وحمايتها

والمساهمة في المجتمعات التي يعمل فيها وفي هذا الإطار تدرك الشركة أهمية الإلتزام والمساهمة المالية وغير المالية .

ج - قواعد السلوك المهني :

تستخدم قواعد السوك المهني المطبقة عبر الشركة كدليل للسلوك المهني الذي يتوجب على موظفي الشركة الإلتزام به وتشمل هذه القواعد كل القوانين والأنظمة المطبقة وأعلى المعايير التي يجب على الموظفين الإطلاع عليها والإلتزام بها خلال تأديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية.

تنطبق هذه القواعد أيضا على الشركات التابعة للشركة وهي تغطي المسائل المحددة أدناه.

- الإلتزام بالقوانين والأنظمة.
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين.
- القيود المتعلقة بقبول الهدايا العمولات.
- تفادي حالات تضارب المصالح.
- توفير خدمات عالية الجودة وتحقيق الفعالية التشغيلية.
- حماية موجودات الشركة واستخدامها بالشكل المناسب.
- منع التداول بناء على معلومات داخلية.
- العلاقات مع وسائل الإعلام.
- التبليغ عن الخروقات في مكان العمل.
- العلاقة بين الموظفين والشركة.
- استخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح.
- احترام خصوصية الموظفين.
- احترام حقوق الإنسان ومنع التمييز في مكان العمل.

د. الموارد البشرية :

وضعت الشركة سياسات عادلة لإجتذاب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم مايشكل عاملا اساسياً لإدارة أعماله بشكل فعال وتشمل هذه السياسات ممارسات الإدارة الصحيحة للموظفين والحفاظ على مستوى مكافآت ومزايا تنافسي .

ومن حيث إدارة الموارد البشرية ، تلتزم الشركة بما يلي :

- توظيف مرشحين مؤهلين من خلال إستخدام إجراءات توظيف ذات تكلفة فعالة .
- التقيد بكل الإلتزامات القانونية والقواعد الداخلية المتعلقة بالتوظيف وإدارة الموظفين وإنهاء الخدمة.
- معاملة جميع الموظفين بشكل عادل وبالتساوي.
- إطلاق مبادرات لتوظيف مواطنين كويتيين مؤهلين والمحافظة عليهم وتحقيق النسبة المحددة من قبل دولة الكويت
- إتباع نظام مكافآت ومزايا متماسك وتنافسي وتطبيقه عبر الشركة .
- تطبيق آلية ترقية عادلة تستطيع تحديد الأداء المميز للموظفين ومكافآتهم عليه.
- تطوير أداء الموظفين وتصحيح أوجه القصور وتعزيز مواطن القوة وتحسين الفعالية التنظيمية من خلال تطبيق نظام تقييم أداء منهجي .
- معالجة الشكاوي لتقليل المظالم وحماية حقوق الشركة وموظفيها.
- تعزيز تبادل المعلومات والتعلم عبر الشركة وتسهيل نمو المعرفة .



عبد الله حمد التركيت
رئيس مجلس الإدارة